المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: دور الجامعات في التكامل الوطني
اسم الكاتب: بشير تركي كريشان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2030
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 04:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور الجامعات في التكامل الوطني

الباحث

بشير تركي

كريشان(*)

المقدمة

ان تعبير التكامل (الاندماج) الوطني لايقصد به عملية الصهر القسري لقوى وتيارات وتكوينات التعدد التجمعي، بقدر مايقصد به عملية التكامل والتلاحم بين اجزاء الامة والشعب الواحد، وعلى هذا فالتكامل الوطني في الاطار المفاهيمي يراد به تشكيل الحقائق التالية(0):

اولا: ادخال الاجزاء المختلفة داخل الكل ووضع هذه الاجزاء في حالة الشروط نفسها، ان هذا التحليل لايراد به تأكيد حقيقة احتواء الكل للاجزاء فقط بل ان يتم هذا الاحتواء بالصورة التي تضمن التجانس والتماثل في اطار المجتمع قوميا.

ثانيا: وضع التكوينات الاجتماعية في اطار نظام محدد المعالم. وقياس نجاحه مدى تأثير عمل هذه التكوينات وقدرتها على الفعل الوطني المؤثر.

ثالثا: اقامة اعتماد متبادل ووثيق بين التكوينات المجتمعية وبما يجعل التكامل عملية توحيد في اتجاه جعله مدينة منسجمة مرتكزة على نظام منسجم يكون للنظام التعليمي دور رئيسي فيه.

- أشكال التكامل الوطني

التكامل الوطني في التحليل العام يشيرنا في هذا الاتجاه الى نهجين او اتجاهين اساسيين او شكلين للتكامل الوطني:

(*)جامعة الحسين بن طلال- معان.

(0) رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، وزارة التعليم العالم والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، الطبعة الثانية، ( ) ( ).

اولا: الاتجاه الاول وينحى الى اعتبار الاندماج الوطني بعدا من ابعاد الاندماج السياسي الذي تقوم به السلطة المنظمة (الدولة) في المجتمع الوطني ومؤدى هـ النهج يتضمن اربعة ابعاد سياسية[0]:

:. الاندماج القومي: ونعني به محاولة صهر الجماعات المختلفة عرقيا ودينيا ولغويا بهدف ادراك الهوية الوطنية المميزة وتدعيم الولاء الوطني وجعله العلوية التي تتقدم على نطاق الولاءات والهويات الضيقة.

.. الاندماج الاقليمي: ويقصد به اقامة سلطة مركزية فعالة تستطيع فرض سلطات الدولة، احترامها على الجامعات والاقاليم المختلفة.

. الاندماج القيمي: وهذا يعني وضع فهم مشترك للقيم والغايات العليا للمجتمع السياسي، فضلا عن اجراءات ووسائل تحقيقها، وبما يضمن تحقيق الحد الادنى من الرضاء والاتفاق بين التكوينات المجتمعية.

. الاندماج بين القادة والجماهير: ونعني به آليات التفاعل وديمومة التواصل بين النخب السياسية والقيادات الحكومية من قوى المجتمع. ان هذا التحليل يؤطر الشرعية اللازمة للقيادة ليتسنى لها ادراك القبول للسياسات والقرارات الحكومية، فضلا عن مواجهة التحديات المصيرية التي تواجه الامة وبخاصة في قضايا التنمية والامن القومي.

ثانيا: الاتجاه الثاني للاندماج هو نهج اجتماعي يطرح الاندماج على انه مشروع اجتماعي شامل يهدف الى تحقيق الانسجام والتلاحم للمجتمع على كافة المستويات ثقافيا وحضاريا وادراكيا ضمن اطار الدولة والامة[0].

ان نظرة تحليلية فاحصة لكلا الاتجاهين او الشكلين الانفين يفضي بنا الى حقيقة استهدافهما لعناصر وصور مشتركة قوامها التلاحم والاستمرارية داخل الجسد الوطني ونبذ صور التنافر والتناحر التي تعرقل مسيرة الحياة الوطنية، وان فهم الاندماج بشكليه السياسي والاجتماعي يمكن ان يعبر عنه منهجيا بشكلين مرادفين يفضيان الى ذات المعنى ويتخذان نفس المفاهيم وهو مايعبر عنه بالاندماج الافقي

---

[0] **M Duverger Sociologre politique P-U-F. paris,1,67, P.228.**

[0] **رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص ؛ كذلك ينظر الى: اسس ميثاق الوفاق الوطني العراقي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :www.alraqi.org**

حيث يتخذ بعدا اجتماعيا بدلالة سياسية في ملمح اول او مايعبر عنه بالاندماج العامودي حيث يتخذ بعدا سياسيا بدلالة اجتماعية في ملمح ثاني.

- معايير التكامل الوطني

ان اقامة صيغة اندماجية تقيم توازنا بين الوحدة والتعدد يواجه عقبات بالغة الصعوبة لدى العديد من المجتمعات جاعلا من التزاع والتعايش بين الجماعات والتكوينات وجهان يمكن قلبهما في لحظة قدرية لتظهر صورة الوطن. ان الصراع الذي نعنيه هنا ليس الصراع المنضبط وفق القواعد والاصول والذي يعتبر ضروريا للحراك الاجتماعي والسياسي فالمجتمع الذي لاصراع فيه لايكون متكاملا في الواقع الا اذا كان الافراد الذين يتألف منهم مضافين بعضهم الى بعض اضافة مجاورين بعضهم كافراد جمهور اعزل انعزال كل فرد من افراده عن جيرانه ولم تكن بينهم صلة التكامل[0]، والتكامل لايفترض انهاء التنازع لكنه يفترض توصيفه وتأطيره ويفترض نمو التضامن على حسابه ايضا.

تأسيسا على ماتقدم فان المعايير الاساسية التي يمكن على ضوءها قياس درجة التكامل وعدم التكامل الوطني يمكن ان تظهر في جملة المؤشرات التالية[0]:

:. عدد الجماعات السلالية واللغوية والدينية والطائفية الموجودة داخل المجتمع والتوازن العددي بين هذه الجماعات.

.. حجم التفاعلات الصراعية/ التعاونية بين هذه الجماعات.

. حجم العنف المتبادل بين النظام والاقليات.

. حجم التمثيل السياسي للجماعات المختلفة في النخبة الحاكمة.

---

[0] انظر بذات المعنى الى: موريس ديفرجيه، المدخل الى علم السياسة، ترجمة جلال الاتاسي ومراجعة سامي الدروبي، دار دمشق للطباعة والنشر، سورية، لاتوجد سنة طبع ، ص .

[0] حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة السياسي في النظم العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت،) ؛ وكذلك ينظر الى: العراق ومناشئ الصراع ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.annabaa.org

ان نظرة تحليلية فاحصة لمدلولات ومعطيات المفاصل الاربعة السابقة تعتبر مقياس لنوع الاندماج ودرجته. وتشيرنا الى حقيقة التصنيف العالمي لمجتمعات التعدد وفق درجة التكامل حيث هناك المجتمعات التعددية الاكثر تكاملا، وهناك المجتمعات التعددية ذات التكامل المتوسط، وهناك المجتمعات الاكثر تنوعا، وبالتالي فهي مجتمعات منخفضة التكامل.

- نمط الدولة في ضوء اشكالية التكامل

الكيان السياسي شيء يحققه العقل من خلال خلق وتوصيف مصلحة الانسان او مايسمى بالمصلحة العامة. والشرط الاول للكيان السياسي هو العدالة الى جانب الشعور المدني القائم على الاحساس بالولاء والمحبة المتبادلة بين المكونات المجتمعية المنضبطة في اطار القانون. ان شرعية الكيان السياسي تتمحور حول قدرة الدولة على توفير الشعور بالانتماء للجماعة ذلك ان العلاقة بين الدولة والقيم المجتمعية علاقة جدلية فهي تعني مأسسة الثقة فالوظيفة الاساسية للسلطات العمومية هي انماء الثقة والمتبادلة داخل الكيان الاجتماعي والتي بغيابها يترهل العقد الاجتماعي ويفرغ مضمونه الاساسي.

ان نظرة تحليلية فاحصة لنمط الدولة في الشرط الاوسط عموما تقودنا الى ان حقيقة الكيان الجغرافي–السياسي–القانوني قد لايكون بالضرورة مطابقا مع الكيان الاجتماعي–الاقتصادي– الثقافي في هذه الدول، وهذا مايؤشر جدل العلاقة بين الديمقراطية والتكامل الوطني ويطرح بالتالي مشكلة الشرعية بشكل بالغ الحدة، واذا كان الامر كذلك وهو كذلك فعلا فكيف يفسر بقاء هذه الدول وصمودها رغم كل المعضلات الرئيسية التي واجهتها. ان تفسير ذلك يمكن ان يؤطر في ثلاث اتجاهات(()):

(() بهجت قرني، وافدة مغتربة ولكنها باقية، تناقضات الدول العربية القطرية، مجموعة باحثين في دراسة حول: الدولة والامة والاندماج في الوطن العربي، بيروت، : .

اولا: التفسير الاول: وينحى الى ربط وجود الكيان السياسي بالادارة الاستعمارية التي تحالفت مع مكون اجتماعي صلب (قبيلة–طائفة–اسرة) متجاهلة اطراف الكيانات الاخرى او بقية تكويناته، ومع مرور الوقت بدى واضحا ان عناصر التعبئة الشعبية والقدرة الذاتية والشرعية الاصولية قد تبلورت لمصلحة نوع من القوة مستمدة او متكاملة او مستندة على القوى الخارجية وبذلك ارتهن الكيان السياسي بدواعي الارادة الدولية ومتغيراتها.

ثانيا: التفسير الثاني: ويرى ان القواعد القانونية والمواثيق الدولية هي التي مكنت هذه الكيانات من الصمود والاستمرارية ذلك ان هذه المواثيق والقواعد (الاقليمية والدولية) قد التزمت في مواثيقها وممارساتها باحترام حدود هذه التكوينات دون ان تنظر بدواعي النشأة او جدلية المشروعية التي قامت عليها هذه الكيانات.

ثالثا: التفسير الثالث: وينحى الى اقرار طبيعة التراكم الموضوعي الذي يرتبه البقاء ومقومات الصمود التي تولد عبر الزمن لقوى اجتماعية مهمة داخل كيان الجماعة.

هذه الكيانات وفق هذه الرؤيا انما تمثل الواقع السياسي الممكن والقائم والذي لم يعد ممكنا الا القبول به والتعايش معه.

ان نظرة موضوعية فاحصة للتفسيرات الثلاثة الانفة يوضح حقيقة ازمة الكيان السياسي (الدولة)، وعدم قدرته على توفير الشعور بالانتماء ادى بالفرد في عموم منطقة الشرق الاوسط الى التردد بين الولاءات (العصبية المحلية– القبلية– الطائفية– العرقية) التي تقدم له وحدها فرص التضامن العملية والتعاون المتبادل. وقد يكون البحث عن الشرعية مدعاة لولاءات اخرى تتجاوز نطاق الوطن لتؤسس مستويات اخرى من الولاءات كالولاء الى الامة الاسلامية او الامة العربية او الانتماء للمجموعات المحلية، ومن هنا فأن تآكل الشرعية بعدو معلما بارزا لهذه الانظمة ولهذه الدول لانها لم تستطع في سياستها الداخلية تعميق او تأكيد مبدأ المساواة والتعددية السياسية بين مواطنيها او تصبح الوعاء الذي يؤطر كل الخلافات والاختلافات الثقافية والدينية والفكرية في المجتمع الواحد.

وتأسيسا على ماتقدم فأن الكيانات السياسية ونمط اداء الدولة في عموم الشرق الاوسط تعيش في ازمة واضحة وهذا يمكن رصده في مستويين[0]:

اولا: المستوى الخارجي: كمنظور ايديولوجي حيث يكون واضحا في كثير من الانظمة وخصوصا العربية حيث استخدمت التيار الشمولي القومي الذي غالبا ما يتناقض مع نظام البلد في التعبئة الجماهيرية وهذا بلاشك افضى الى تآكل مريع في شرعيتها.

ثانيا: المستوى المحلي: وتجلى في عدم القدرة على بناء هوية سياسية تذيب الولاءات والانتماءات المختلفة داخل الجماعة الواحدة وبذلك فقدت الشرعية واضعفت التكامل الوطني كونها ارتهنت الى سياسات فئوية صبت في مصلحة مكون واحد وكرست السلطة بيده.

ان المنظر السياسي العام الذي يمكن ان يولد بناءا على هذا التفسير يفضي بنا الى تلمس الخصائص الاساسية للدولة العربية الحديثة وسماتها العامة التي لم تخرج عن نطاق التوصيفات التالية[0]:

اولا: انها الدولة المركزية الشديدة والسلطة المطلقة التي كسرت التوازنات وقلبت الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ان هذه الدولة تقوم على مبدأ تفويض جماعي افتراضي وغير مكتوب وتتصرف كما لو كانت النائب الاعلى والوريث الشرعي لسلطة تأريخية.

ثانيا: هذه دولة غير تمثيلية وغير ديمقراطية فليس هدفها الاول تمثيل مصالح الامة او الشعب بالمعنى الشائع ولا الفصل بين المصالح الاجتماعية والطرق القانونية أي انها دولة تؤمن فقد بشرعية القسر والقمع لضمان الوحدة.

ثالثا: دولة ذات نزاعات قومية او طائفية بمعنى انها دولة تتمحور على الذات والدفاع عن السيادة والقضاء الذي يخصها، دولة ولدت من الخوف على الهوية والثقافة الذاتية المحلية والطائفية وتقتني الوسائل التقنية للدفاع عنها.

---

[0] يشمل هذا التوصيف تركيا وايران وسوريا الى حد بعيد حيث تعاني هذه الانظمة من ازمة الشرعية في كيانها السياسي، كما ان الكويت تعامل مواطنيها بمعايير مزدوجة، اذ باتت مسألة منح الجنسية فيها من اربك القضايا التي تهدد شرعيتها ككيان سياسي، انظر الى:

HUMAN Development and Social Integration : The Case of Turkey, Paper presented by yilmaz Esmer at the second October 9-10, Rio Janeiro, 2000, PP.9-10.

[0] برهان غليون، المحنة العربية، الدولة ضد الامة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، . – .

رابعـا: دولـة اسـتبدادية ا ان هويتهـا الحقيقيـة نابعـة مـن مفهـوم بيروقراطيـة الـدول التاريخيـة، ان هذه البيروقراطية لاتستمد عناصرها من الصورة الحقيقية للبيروقراطية ذلك انها تفتقر الى طبقة اجتماعية حية ومنتجة او مستقلة عن السلطة السياسية، انها دولة تسلطية ديمقراطية بمعنى المزاوجة بين البيروقراطية وميكانيكية النظام السياسي فهي لاتخضع للقيود الدستورية وضوابطها وبالتالي تنجح في تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة.

- سبل انجاز التكامل الوطني

عملية انجاز التكامل الوطني يجب ان تدرج ضمن الاهداف الاستراتيجية العليا للامة والنخبة السياسية على حد سواء بل لعلها اهم هذه الاهداف واكثرها قيمة، فعند الاقتراب منها تنجز الاهداف وعند الابتعاد عن مسالكها بغدوا الجهد الوطني بلا معنى، حقيقة اخرى يجب تسجيلها هنا وهي انه اذا كان الاندماج والتكامل هو الهدف الاسمى لليساسة فأن وسائل تحقيقه ليست كلها سياسية وان مؤدى هذا التحليل يقود الى ان عملية الاندماج مشروع شامل وكلي يهدف الى نقل المجتمع والامة من حالة التنافر الى حالة الوحدة ومن التشتت الى التجانس، وهذا الفعل تدعمه عناصر سياسية وشعبية قد تكون مستقلة عن السلطة لكنها بالتأكيد غير حيادية تجاه حيوية الاهداف القومية العليا المتمثلة في الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تطيح بها اللاتكامل والتنازع الوطني[0].

التكامل الوطني مشروع كبير في الزمان والمكان لكن ذلك يبقى مجرد كلام نظري اذا لم تحدد المسؤوليات الى كل عنصر من عناصر المجتمع في انجاز هذا المشروع التأريخي وهنا تبرز مسؤولية الدولة والسلطة باعتبارها العنصر الاكثر فاعلية واسهاما في انجاز هذه المهمة، ان دور الدولة والسلطة والقيادات السياسية الحاكمة ينبغي ان يصب في المسارات التالية[ ]:

اولا: المسار السياسي: وضع القواعد والاصول التي تمثل القانون بمجموعها وضمن الية وطنية تتضوي فيها الاجراءات الرسمية وغير الرسمية.

---

[0] موريس ديفرجيه، المصدر السابق، ص ؛ وكذلك انظر الى: العراق الجديد وسبل التخطيط الاستراتيجي الى التنمية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.annabaa.com

[ ] موريس ديفرجيه، المصدر السابق، ص .

. تحديد الصراع من خلال ايجاد آلية سلطوية ومجتمعية معترف بها للقضاء على العنف كوسيلة لحل الخصومات السياسية وعبر مراحل متدرجة يتحدد فيها استخدام العنف كمرحلة اولى ليستبدل به الى اشكال اكثر تمدنا في المرحلة الثانية وصولا لوضع قواعد للمنافسة تقوم على اللاعنف وبالتالي تسهم في القضاء عليه في المرحلة الثالثة.

ان سلطة الاكراه المادي وان كانت ركن اساس للممارسة السياسية الا ان تحقيق الاستقرار واطاعة السلطة بدافع الرضا وليس الخوف من العقوبة بظل حقيقة موضوعية تسهل من القبول بالسلطة والهيئات الحكومية والميكانزمات الاجتماعية التي تعتمد على السيادة والحرية والمساواة الموصوفة والمعلنة بالضمانات( ). ان هذه العملية هي التي تحدد وتقدم الشرعية للنظام السياسي وهذا بالطبع معطى موضوعي يستدعيه التكامل الوطني.

.. اقرار اسس التسويات السياسية التوفيقية حيث ان القضاء على العنف يفترض اقرار صيغة توفيقية لقواعد الصراع على اساس التسويات السياسية التي توازن بين الامتيازات والتضحيات وتقوم على العدالة دون تجاوز على علاقات التراتب الواقعي لدرجات القوة.

ان التسوية التوفيقية لايراد منها تنظيم مسيرة الصراع السياسي بل ضبط المصالح المختلف عليها في هذا الصراع وتلك بلا شك مهمة النخبة السياسية على وجه التحديد ان الشرعية التي نتحدث عنها كل حيث لن نخرج عن حقيقة كونها تلك الاجراءات التي تتضمن المشاركة للمواطنين في ممارسة السلطة السياسية وبما يهدف الى غربلة القرارات السياسية بمعنى

( ) ان مؤسسة الثقة على حد تعبير (دي جوفنال) هي الوظيفة الاساسية للسلطات العمودية، وهذا معطى يفترض موضوعيا الذهاب بعيدا عن الاكراه المادي كوظيفة احادية الى تأسيس اجواء ثقة متبادلة داخل الكيان الاجتماعي. وان مثل هذا البناء لن يدعم اواصر القبول والرضى المجتمعي حسب، بل يفضي الى بناء المؤسسات العامة وازدهارها، ينظر الى: محمد عباس، ازمة المشروعية في العالم العربي، مجلة الاتجاه الاخر، العدد : ، السنة الثانية، : : - .

اختيار القرارات وبما يضمن رغبات المواطنين وامكانيات النظام السياسي وهذا هو المدخل الى التكامل وصيغته المثلى( ).

- تطوير اشكال التضامن وهذه مهمة يراد بها وضع آلية للتضامن الاجتماعي واخرى تعني بالبعد السايكولوجي لهذا التضامن مستهدفة ارساء مرجعية تنظر للمستقبل بمنظار التوحيد وليس بمنظار التنازع، ان هذا المعطى ينعكس بدرجة اساس في برامج الاحزاب والنخب السياسية وفي وجهتي التكامل او اللاتكامل الوطني. ان وجهة التكامل في منظور النخب السياسية ينبغي ان تنظر للمستقبل على ان الوطن يجب ان يكون موحدا وان يكون السياسي قائدا للحظة الصعبة لا ان تكون تلك اللحظة زاوية النظر الوحيدة للسياسي ووجهته التأسيسية الاخيرة.
- اختيار الصيغة السياسية المناسبة لادارة البلاد حيث ان استراتيجية الدمج القسري او القهري للجماعات المتعددة داخل المجتمع مرفوضة تماما لانها ضد مشروع التكامل في الوجهة التأسيسية الاولى واذا كان الاعتراف بالولاءات والاقرار بشرعيتها واحترام الحقوق الثقافية والسياسية لمختلف الجماعات مدخلا اساسيا لخلق نوع من التكامل قائم على الاعتراف بالتعدد والتنوع وتوفير مقومات الامن والهوية للجماعات كافة داخل الدولة فان اختيار الصيغة السياسية المناسبة التي تبعد شبح الدمج القسري من جانب وتؤمن بذات الوقت الهوية العلوية للبلاد ووحدتها من جانب اخر هو الضرورة الحاسمة لايصال التكامل الى مبتغاه.

ان الاتجاه نحو المركزية لن يقود الا الى المزيد من الصراعات كما وان الاتجاه نحو اللامركزية في توقيت مناسب وتعميق معاني المشاركة السياسية من خلال قوات فعالة ومعترف بها مع الاعتراف بعدالة توزيع الثروة والسلطة في المجتمع

( ) **ان جوهر الشرعية يرتكز اساسا على التخويل المفترض من قبل المحكومين وهذا التخويل هو علاقة عقدية لايخرج مضمونها الاساس عن جوهر المشاركة الشعبية في صنع القرارات. ويرى سعد الدين ابراهيم ان هناك نمطين من الدولة، النمط الاول وهو الدولة المحدودة الوظائف (Compact state) والتي يسود فيها المجتمع المدني او احد تكويناته القوية، اما النمط الثاني فهو الدولة المنتشرة الوظائف (Purposive state) حيث تدخل الدولة كل مناحي الحياة سلبا او ايجابا وتتسلط فيها النخب السياسية وتنعدم بالتالي فرص المشاركة الجماهيرية في القرار السياسي، ينظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استنزاف المستقبل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، : .**

قد يكون سبيلا للتكامل بين ان على السياسي ان يدرك ان اللامركزية ينبغي استحضار روحها ومعانيها والا فانها تكون في لحظة معينة وفي ظل اجواء الشك وعدم اليقين مدخلا لنحر وحدة البلاد، المشكلة اذا ليست في المبدأ وانما في التوقيت والتوصيف والاداء، وفي المناخ السياسي– الاجتماعي السائد حيث ينبغي للسياسي عبور الواقع وليس القفز عليه.

ثانيا: تنظيم الخدمات الاجتماعية وادارة شؤون المجتمع: وذلك يتم بممارسة كل من الدولة والسلطة لبعض النشاطات كالخدمات والتنسيق والتخطيط العام في المجتمع، ان اجواء الرضى الشعبي لن تتحقق الا بتقديم الخدمات للناس فلا قيمة لكل تنظير اذا لم يترجم واقعيا على الارض ان الوثائق الدستورية غير ذات قيمة اذا لم يكم المراد منها مجسدا في الواقع وعلى رأسه تقديم الخدمات وعلى ذلك لايمكن نكران حقيقة ان البعد السيكولوجي للتكامل يعتمد في معطى اساسي من معطياته على مقدار الخدمة التي يؤديها السياسي والمنفعة التي تقدمها السلطة للجمهور ولا غرو ان نقول بعد هذا ان التكامل يبتعد بتضاؤل الخدمة والخدمات لان الهاجس سيكون التكتل على الجماعة الفرعية والانضواء تحت لوائها وتصور الحل على اساسها وطبقا لدواعيها الدينية والطائفية والقومية او الاقليمية وحتى المنطقية.

ثالثا: التعليم والدعاية والتربية: .ذ لايمكن نكران حقيقة الدور الفعال الذي يمكن ان تقوم به الدولة من خلال التعليم بدمج الاجيال الجديدة في المجتمع كما وانها السلطة تؤمن تعليما يهدف الى نشر اشكال التضامن الذي يربط الفرد بالجماعة والواجبات التي تترتب عليها، اما الدعاية فانها ولاشك سوف تسهم بفتواتها على تطوير التجانس المجتمعي والمشاعر الجماعية للمواطنين وهذا لن يتأتى الا بميثاق اعلامي يضع الحدود والفواصل ويرسم المعايير ويراقب المقاييس في الاداء.

وفي المضمار الثالث فان تربية المواطنين (أي تكوين روح المواطنة) (() تعتبر اهم وسائل التكامل الوطني بل ان تكوين روح المواطنة من الوظائف الرئيسية

( ) تجدر الاشارة الى ان الجنسية غالبا ما تكون مرادفة للمواطنة، حيث تتضمن علاقة بين فرد ودولة، الا انها تعني امتيازات اخرى خاصة منها الحماية خارج الوطن، وتفهم دائرة المعارف البريطانية المواطنة على وجه العموم كونها تسبغ على المواطن حقوق سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة. وتذكر موسوعة الكتاب الدولي ان المواطنة هي عضوية كاملة في دولة او بعض وحدات الحكم، وهذه الموسوعة لاتميز بين المواطنة والجنسية. اما موسوعة (كولير) الامريكية فتعرف المواطنة على انها "اكثر اشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا" دامجة مفهوم المواطنة والجنسية في كل مركب، ينظر الى: علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، السنة

للنظام السياسي بشتى مستوياته الحكومية وغير الحكومية كونها احد الحلول السياسية الناجمة لازمة التكامل والاندماج الاجتماعي والسياسي( )، ان روح المواطنة تتجسد في حقيقتين اساسيتين:

:. المواطنة شكل من اشكال الصوفية على حد تعبير (هنري سيمون) بينما روح المواطنة هي الحكمة والعقلانية لانها ترتبط بجهد قائم على الارادة والتأمل وهي بلا شك تعبر عن حب (المدينة) الدولة( ).

.. روح المواطنة تقود بالنهاية الى المساهمة في الحياة السياسية ثم الانتماء الى المدينة (الدولة) طوعيا وليس عن طريق الاكراه وهذا معطى يقود الى جعل المواطن العضو في المجتمع عنصرا ملتحما بالسلطة ولكنه يبقى فضلا عن ذلك شخصا مستقلا( ).

رابعا: الجامعات والمجتمع (التأثير والتآثر):

لاشك ان هناك علاقة تفاعلية بين الجامعة والمجتمع والدولة، فالجامعة تمنحهما الكوادر العلمية، والتخصصات الفنية وتصقل القيم وتطور الشخصية، وترفع من مستوى التربية والتعليم، في حين ترفد الدولة الجامعة بالكثير من المستلزمات والمعطيات التي تحتاجها الجامعة في المهام التي تقوم بها وتؤديها للمجتمع( ).

ان المجتمع يمنح الجامعة الملاكات البشرية والمقومات المادية وغير المادية التي وصل اليها المجتمع والذي يجسد ما تستطيع الجامعة الاستفادة منه في تقديم الخدمات للمجتمع. أي ان المجتمع لايأخذ من الجامعة بل يعطي لها وعملية الاخذ

. ، العدد ، شباط ؛ وكذلك ينظر: الامن التربوي والامن الوطني وجها لوجه، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) www.al.majalla.com

( ) ينظر عبد الرضا الطعان، المدخل الى عالم السياسة، مطابع جامعة الموصل، وما بعدها.

( ) عبد الرضا الطعان، المصدر السابق ، ص .

( ) تشير دائرة المعارف البريطانية، ان العلاقة بين الفرد والدولة في اطار الحقوق والواجبات هي اطار المواطنة. وتنحى الى القول "ان المواطنة تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات... ينظر:
New Brittan Encyclopedia, Robert p.Gwinn E.Swanson, Philip Wgoetz – University of Chicago, Press 15. Vol3, 1986, P.332.

( ) عباس عبد الهادي، حقوق الانسان، ج)، دار الفاضل، دمشق، ... .

والعطاء هما العلاقة التفاعلية بينهما بحيث تصبح الجامعة امتدادا للمجتمع ويصبح المجتمع امتدادا للجامعة( ).

ووفقا لذلك فأن آلية العمل التي تحقق التفاعل بين الجامعة والمجتمع المحيط بها ومن خلال دور المجتمع في تنمية الجامعة هنالك ثلاث جوانب للتفاعل.

.. دور المجتمع في رفد الجامعة بشريا.
.. دور الدولة في رفد الجامعة ماديا.
. دور المجتمع في رفد الجامعة حضاريا.

. ر **الجامعة في رفد الجامعة بشريا**

فيما يتعلق بتلك النقطة نعني بشريا تلك الموارد البشرية التي تضم الملاكات التدريسية والادارية والفنية والمهارات التي تهتم بأمور الجامعة والاشراف على شؤونها الخاصة والعامة( ).

ويتحدد دور المجتمع بخصوص تلك الكوادر بأنه هو الذي اولدها ومكنها من دخول الجامعة والعمل فيها، كما انه يحمل دور اخر في الاعداد والتنشئة الاجتماعية لتلك الكوادر من خلال الحلقات التي مرت بها تلك الكوادر ابتداءا من الاسرة ثم المدرسة فالجامعة( ).

والموارد الشرية التي يقوم المجتمع بتغذيتها الى الجامعة هي انواع مختلفة منها ماهو متخصص ونادر ومنها ماهو مهني ومتدرب. ومنها ماهو غير متخصص وغير متدرب، وذلك لاختلاف عملية النضج التي تميز مجتمع عن اخر.

فالمجتمعات المتقدمة توفر الاختصاصات النادرة من الملاكات العلمية وتلك تعد حالة فريدة ان تتوافد عليها المجتمعات النامية او المختلفة، الا اذا اقدمت على الانفتاح والاستعانة بالجامعات في الدول المتقدمة للوصول الى الاعداد العلمي والتقني المتقدم لكوادرها البشرية.

( ) **نقلا عن مجموعة مؤلفين الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ...**
) .

( ) **محمد حربي حسن وخليل محمد الشجاع، علم المنظمة، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب، ...** .

( ) **معروف عبد الله الصائغ، النمو الحضري واثره على الجامعة، جامعة الكويت، ...** .

ومن هنا يتضح اذا دور المجتمع في رفد الجامعة بالموارد البشرية المطلوبة، فاذا كان المجتمع متقدما ومتطورا حضاريا وعلميا وتقنيا فانه يكون قادرا على تزويد الجامعة بالملاكات البشرية والكوادر العلمية والعكس صحيح( ).

والواقع ان عملية اعداد وصقل ورعاية المواهب العلمية تتطلب اهتمام واستيعاب لدى البلدان النامية، اذ تعاني اغلب البلدان من ظاهرة هجرة العقول او الادمغة بسبب عدم وجود المقومات المطلوبة او المتاحة بعملهم. اما بسبب ضعف الاهتمام بهم وعدم توفر المستلزمات العلمية المناسبة لظروفهم الفكرية او ضعف المستوى المعاشي لهم مقارنة بنظرائهم في الدول المتقدمة او بسبب تدهور الوضع الامني في البلد، لذلك تكمن الاشكالية هنا في تخوف حكومات البلدان النامية من ارسال افرادها للخارج لاسباب تتعلق بالتكلفة المادية واحتمالية بقائهم هناك لمقارنتهم بين ظروفهم في بلدهم الام مع البلد الدارسين فيه(٠).

..دور الدولة في رفد الجامعة ماديا

مهما كانت صلة العلاقة بين الجامعة والدولة سواء كانت اهلية ام حكومية فانها تحتاج الى اموال كبيرة للانفاق على الابنية التي تضمنها والمختبرات والوسائل العلمية والابحاث والاناث واجور الاساتذة والعاملين، وحتى ان كانت الجامعة وهو الغالب لدى البلدان النامية بارتباطاتها بالحكومة أي حكومية وتمول من الحكومة بعكس الغالب لدى الدول الاوربية بتمويلها من قبل القطاع الخاص فأنها تحتاج للموارد المادية، لذلك تضطلع مختلف الجامعات في الوقت الحاضر في مجار الاستثمار من اجل تلبية حاجاتها المادية ومواكبة التقدم العلمي مع روح العصر، فهنالك مؤسسات اقتصادية واجتماعية وتقنية وطبية وغيرها بدأت تستثمر في الجامعات، وهذه الاستثمارات المالية انما هي وسائل يستطيع من خلالها المجتمع جني ثمار اقتصادية وبنى حضارية للمجتمع سواء في القريب الاجل ام العاجل( ).

ان المجتمع يتحمل مسؤولية اخلاقية اذ كانت الجامعات تعاني من نقص سواء في الابنية او الموارد المالية والعلمية التي يفترض ان تمتلكها، لذلك تسعى دول العالم

( ) رجاء صبحي الملاح، تأملات في هموم المجتمع، دمشق، دار اللواء، .

( ) ندرة الهجرة العربية عامة والمغاربية خاصة، مجلة شؤون الاوسط، لبنان، العدد ، شباط .

( ) احسان محمد الحسن، مظاهر التنمية والتقدم في المجتمع الغربي، مجلة دراسات عربية، العدد)--.

المتطور وعلى الدول النامية الحذو حذوها للارتقاء بموارد الجامعات المادية باعتبارها تخرج وتؤهل النخب المهمة في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن اهم المنابع التي تعتمد الجامعة عليها في توفير مستلزماتها المادية هي:

:. ناتج او حاصل الخدمة الذي توفره المؤسسات الانتاجية داخل الجامعة، كورش الصناعة او التجارة او الهندسة او الكهرباء او الزراعة او التصليح والصيانة.

.. الخبرة والاستشارة عبر مكاتب الخبرة والاستشارة العلمية.

. اجور الدراسة وخاصة للجامعات التي تدار من قبل القطاع الخاص، واجور التعليم المستمر لدى الجامعات المرتبطة بالحكومة، اذ تمثل تلك العوائد المالية زخما لتدوير عملية التطور والبناء في الجامعة سواء على صعد الكوادر العلمية ام البنايات والمختبرات العلمية.

. التخصيصات المالية التي تخصصها الحكومات للجامعات سواء كانت حكومية ام اهلية.

. الارباح التي تحصل عليها الجامعات نتيجة براءات الاختراع للشركات الصناعية الكبرى او الاستكشافات العلمية الجديدة سواء في الميادين الصناعية المدنية او العسكرية.

. الشركات الكبرى ووكالات الدعاية ومؤسسات الاعلام ودور النشر الكبرى والاغراءات والمعونات التي ترفد بها الجامعات للترويج لمنتجاتها ووسائلها.

. مردودات اخرى عبر تعليم اللغات او تبادل الخبرات بين الجامعات في البلد الواحد او بين البلدان الاخرى.

.دور المجتمع في رفد الجامعة حضاريا

التراث الحضاري بمفهومه العلمي هو كل مايرثه الاباء والاجداد. اذا التراث يكمن بالحلقة التي تربط الماضي ويسهل منها للحاضر والمستقبل، ولكل مجتمع مهما كان نوعه تراث حضاري يعتز به ويتمسك به، عبارة عن الموروث الثقافي والقيمي،

وهذا الموروث يختلف من مجتمع لاخر لذلك هنالك مجتمعات قروية واخرى متحضرة، القروية قد تكون اقطاعية والمتحضرة رأسمالية او اشتراكية( ).

علما ان العناصر التراثية الحضارية للمجتمع تنعكس في القيم والعادات والتقاليد والمثل والمقاييس والمبادئ وكل ماورثه الابناء من الاحفاد والاسلاف من معالم تراثية حضارية قد تكون روحية او اجتماعية او مادية.

والجامعة تستوعب تلك الخصوصيات لانها تتأثر بالبيئة المحيطة لها والبيئة هي المستوعب لكل العادات والقيم والتقاليد والموروث الثقافي للمجتمع، ومن هنا تتميز الجامعات بسبب هذا المدخل فتبدو حضارية بموروثها الذي تكتسبه من تراثها الحضاري، اذن الجامعة ينبغي ان يكون لها لون وخصائص ومعطيات حضارية لغة، دين، تاريخ، مستوى علمي وتقني معين وتلك خصائص تكسبها شخصية مميزة عن الجامعات الاخرى.

اما اذا توافرت جامعة بدون خصائص فأنها لايمكن ان تكون منبر علمي يعبر عن هوية حضارية وتاريخ يعتد به.

وقد بدأت في الاونة الاخيرة وبسبب قوى العولمة استهداف القيم الحضارية والتراثية للجامعات لدى البلدان النامية، مما تطلب من الجامعات في تلك البلدات التأكيد على هويتها الحضارية عبر المؤلفات العلمية التراثية والتأكد على التراث الحضاري واستلهامه في عملية مواكبة التطور العلمي والاستفادة من ايجابيات العولمة في مجالاتها كافة.

وهنا تبرز شخصية الجامعة الحضارية في الاصالة والابتكار بعيدا على التقيد والانجذاب لقوى محلية او اقليمية او دولية، مما يؤدي ذلك الى تعزيز وتكامل المنظومة الوطنية.

واخيرا نختتم بحثنا بالقول انه لاتكامل وطني دون تجديد لنظام تربوي معاصر، يعتمد الحوار اساسا للاصلاح والتجديد، ويمهد لصياغة دستور تربوي، يؤكد التصالح والعيش المشترك وترسيخ الوحدة الوطنية.

( ) احسان محمد الحسن، علم الاجتماع، دراسة نظامية، بغداد، مطبعة الجامعة، .